

ضريبة القيمة المضافة

القرار رقم (VJ-2021-1171)

ال الصادر في الدعوى رقم (31711- V-2020)

لجنة الفصل

الدائرة الاولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة

القيمة المضافة في محافظة جدة

المفاتيح:

غرامة مخالفة أحكام النظام . فواتير مبسطة . حملة ميدانية . ضريبة قيمة مضافة
- رد دعوى المدعي لثبوت صحة قرار المدعي عليها

الملخص:

مطالبة المدعي بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن فرض غرامة على مخالفة أحكام النظام أو اللائحة بمبلغ وقدره (١٠٠,٠٠٠) ريال، ويطلب إلغاء الغرامة المفروضة، وذكر: نؤكد على اتباع الأنظمة والقوانين ولا توجد لدينا أي مخالفات أخرى، ولكن أود التنبيه إلى أن العامل عند حضور ممثلين الهيئة ارتبك وبسبب ضعف لغته قام بإظهار الفواتير القديمة لهم ولم يظهر الفواتير الجديدة التي يوجد بها الرقم الضريبي - أجبت الهيئة بأنه بفحص الفواتير المبسطة التي يقدمها المدعي أثناء الحملة الميدانية للتأكد من سلامتها تطبق أحكام نظام ضريبة القيمة المضافة - ولأحتجه التنفيذية، وبعد المعاينة تبين مخالفتها لاشتراطات الفاتورة المبسطة - ثبت للدائرة أنه اتضح إقرار المدعي في لائحة دعواه إلى تصريحه للفاتورة الضريبية في اليوم التالي لزيارة موظف الهيئة مما يعني إقراره بالمخالفة - مؤدى ذلك: رد دعوى المدعي - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- المادة (٤٠) من نظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (١١٣) بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٤هـ.
- المادة (٥٠/٨) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة الصادرة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل رقم (٣٨٣٩) وتاريخ ١٤٣٨/١٢/١٤هـ.
- المادة (٢/٤)، (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٤٠) وتاريخ ٢٠١٤/٤/٢١هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:

في يوم الثلاثاء بتاريخ ١٢/٠٧/١٤٤٢هـ الموافق ٢١/٠٧/٢٠٢٠م اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة، وذلك للنظر في الدعوى المقامة من (...) ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (٢١٧١١) بتاريخ ١٤/٠٧/٢٠٢٠م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن ... (سعودي الجنسية) هوية وطنية رقم (...) يصفه مالكاً لمؤسسة (...) سجل تجاري رقم (...) تقدم بلائحة دعوى تضمنت اعتراضه على قرار المدعي عليها بفرض غرامة على مخالفه أحكام النظام أو اللائحة بمبلغ وقدره (١٠,٠٠٠) ريال، ويطلب إلغاء الغرامة المفروضة.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعي عليها أجابت على النحو الآتي: «قام ممثلو الهيئة بتاريخ ١٥/٠٧/٢٠٢٠م، بالشخص على موقع المدعي وفحص الفواتير المبسطة التي يقدمها المدعي أثناء الحملة الميدانية للتأكد من سلامة تطبيق أحكام نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وبعد المعاينة تبين مخالفتها لاشتراطات الفاتورة المبسطة الواردة في الفقرة (ب) والفقرة (هـ) من الفقرة الثامنة من المادة الثالثة والخمسون من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة والتي جاء فيها: بـ- اسم وعنوان المورد ورقم تعريفه الضريبي. هـ- الضريبة الواجبة السداد أو بيان بأن المقابل يشمل الضريبة فيما يتعلق بتوريد السلع أو الخدمات». وبعد التثبت من مخالفة المدعي لأحكام نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية لما تم تبيانيه أعلاه، قامت الهيئة بفرض غرامة عليه بقيمة (١٠,٠٠٠) ريال سعودي، على المدعي بناءً على الفقرة الثالثة من المادة الخامسة والأربعين من نظام ضريبة القيمة المضافة، والتي جاء فيها «يعاقب بغرامة لا تزيد على (٥٠,٠٠٠) خمسين ألف ريال كل من: ٣- خالف أي حكم آخر من أحكام النظام أو اللائحة». بناءً على ما سبق فإن الهيئة تطلب من اللجنة الحكم برفض الدعوى».

وبعرض مذكرة المدعي عليها الجوابية على المدعي أجاب على النحو الآتي: «أود أن نؤكّد على اتباع الأنظمة والقوانين ولا توجد لدينا أي مخالفات أخرى، ولكن أود التنبيه إلى أن العامل عند حضور ممثلين الهيئة ارتباك وبسبب ضعف لغته قام بإظهار الفواتير القديمة لهم ولم يظهر الفواتير الجديدة التي يوجد بها الرقم الضريبي كما هو مبين بالمرفق. أرجو التكرم بإلغاء المخالفه».

وفي يوم الثلاثاء بتاريخ ١٣/٠٧/١٤٤٢هـ الموافق ٢١/٠٧/٢٠٢٠م، افتتحت الجلسة الأولى للدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة والمنعقدة عبر الاتصال المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند رقم (٢) من المادة الخامسة عشرة من قواعد

عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ؛ في تمام الساعة السادسة مساءً للنظر في الدعوى المقامة من ... هوية رقم (...) بصفته مالك المؤسسة بموجب السجل التجاري رقم (...). ضد المدعى عليها وبالمناداة على أطراف الدعوى حضر المدعى أطاله عن نفسه، وحضر ... (سعودي الجنسية) بموجب هوية وطنية رقم (...) بصفته مثلاً عن المدعى عليها بموجب خطاب التفويض رقم (...) وتاريخ ١٩/٥/١٤٤١هـ والصادر من وكيل المحافظ للشؤون القانونية، وبسؤال المدعى عن دعواه أجاب وفقاً لما جاء في اللائحة المقدمة للأمانة العامة للجان الضريبية والتمسك بما ورد فيها وبسؤال ممثل المدعى عليها عن رده أجاب بالتمسك بما ورد في مذكرة الرد. وعليه قررت الدائرة رفع الجلسة للمداولة، تمهيداً لإصدار القرار.

الأسباب:

بعد الاطلاع على أوراق الدعوى وبعد التدقيق، وبعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١٣) بتاريخ ١٤٣٥/١١٠هـ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) بتاريخ ١٤٣٥/٦/١١هـ وتعديلاتها، واستناداً لنظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (١١٣) وتاريخ ٢١/١٤٣٨هـ وتعديلاته، وعلى اللائحة التنفيذية لنظام الصادرة بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (٣٨٣٩) وتاريخ ١٤٣٨/١٢/١٤هـ وتعديلاتها، وعلى قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي الكريم رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٦/١١هـ، وعلى الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل: لما كان المدعى يهدف من دعواه إلى إلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن غرامة مخالفة النظام أو اللائحة وذلك استناداً إلى نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وحيث أن هذا النزاع يعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب المرسوم الملكي رقم (١١٣) وتاريخ ٢١/١٤٣٨هـ، وحيث أن النظر في مثل هذه الدعوى مسروطاً بالاعتراض عليه خلال (٣٠) يوماً من تاريخ الإخبار به وحيث أن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعى تبلغ برفض اعتراضه أمام المدعى عليها بتاريخ ٢٢/١١/٢٠٢٠م، وقيدت دعواه لدى الأمانة العامة للجان الضريبية بتاريخ ١٤/١٢/٢٠٢٠م، مما تكون معه الدعوى قد قدّمت خلال المدة النظامية واستوفت أوضاعها الشكلية ومما يتعين معه قبول الدعوى شكلاً.

من حيث الموضوع: فإنه بتأمل الدائرة في أوراق الدعوى وإجابة طرفيها بعد إمهالهما ما يكفي لإبداء وتقديم ما لديهما، وحيث أن غرامة مخالفة أحكام النظام أو اللائحة بسبب عدم وجود الرقم الضريبي على الفاتورة الضريبية وذلك وفقاً

لمذكرة المدعي عليها الجوابية، وبالرغم من أنها لم تقم بتقديم محضر الضبط الميداني الذي تم بناءً عليه فرض الغرامة، كما أنه لم تقدم عينة من الفواتير محل الغرامة. وحيث ثبت للدائرة في إقرار المدعي إلى أن العامل ارتبك عند حضور ممثلين الهيئة وبسبب ضعف لغته قام بإظهار الفواتير القديمة لهم ولم يظهر الفواتير الجديدة التي يوجد بها الرقم الضريبي لا يعتقد به. كما اتضح إقرار المدعي في لائحة دعواه إلى تصريحه للفاتورة الضريبية في اليوم التالي لزيارة موظف الهيئة مما يعني إقراره بالمخالفة ويعد مخالفًا لما جاء في الفقرة (٨/ب) من المادة (٥٣) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة والمتعلقة بالفواتير الضريبية والتي نصت على أنه: «يجب أن تحتوي الفاتورة الضريبية المبسطة على التفاصيل الآتية: ب - اسم وعنوان المورد ورقم تعريفه الضريبي». الأمر الذي يثبت معه صحة إجراء المدعي عليها وذلك بالاستناد على الفقرة (٣) من المادة (٤٥) من نظام ضريبة القيمة المضافة على «يعاقب بغرامة لا تزيد على (٥٠٠٠٠) خمسين ألف ريال كل من: ٣- خالف أي دعم آخر من أحكام النظام أو اللائحة».

القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

- رد دعوى المدعي لثبوت صحة قرار المدعي عليها.
صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وقد حددت الدائرة ثلاثة ثلثاً يوماً موعداً لتسليم نسخة القرار، وللدائرة أن تمدد موعد التسلیم لثلاثة يوماً أخرى حسبما تراه، ويعتبر هذا القرار نهائياً وواجب النفاذ وفقاً لما نصت عليه المادة (الثانية والأربعون) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

وصل الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.